

حليلا مكنها ما بان لم يتخلل اصلا والافعلها  
الكفارة حيث لم يرها كان زكاة او وطئت  
بشبهه او مكنت غير مكنف كحسون او نائم فادلت  
ذكرة فوجهها مدة عالية مختارة او مكنت من خلل  
ولو التخلل الاول او بهيمة وفي الحاشية وعلى الموطأ  
او كان يحسب كناية اخرى فيما اذا كان الوطى بزنا  
او شبهة وفي مثل العبات انها تحب على كل  
من الا جنين البحر ميثان كان الوطى بشبهه  
اه وفي الفتح ويأمره بمكنها من القضا فورا  
وجميع مونة السوفيل والاثابة ان عضت اي او ما  
كما قاله ابن علان وحيث لم يتخلل منها الغدنة لمها  
جميع مونة القضا وانفق لها لا انها مسافرة  
لحياتها السبب تعدت فيه وحدها اه ومونة  
الموطأ بزنا او شبهة عليها ولو احم عاقلا  
ثم حين ثم جامع فلا فدية عليه وقال بنحو بل عليها  
اذا مكنته وهي محرمة ولو لم يتجامع بل بانشر بغيره  
وانزل فيه نكاحه ولا فساد ولو سبق كمنه قبل  
هذا الجماع منفسد قبل التخلل فيجوز نكاحه على ما سياتي  
اما الخنثى فان لم يمد الفحل فسد نسكه والا فلا  
وتجب المضى في فاسد نسكه فيعمل ما كان يعمل  
قبل الفساد ويحتمل ما كان يحتمله قبله ومنه  
الجماع ثانيا فلو فعله محظورا وجبت الفدية  
وهذا الدم بدنة تجزي في الاضحية بان بلغت خمس سنين  
ذكر

ذكر او اشق من مال الكامل او مال الوالي لانه المورط له  
فان يحسب بان لم يتجدد ما بين المثل ولم يتجدد عليه فاضلا  
عن الغز الغالب في التحفة والنهاية فمعه بلغت سنين  
ذكا واشق فان عجز كذلك فبيع بشبهه ذكورا او فانا  
او منها من حنان بلوغ نسبه او جندة او معز بلوغ سنين  
او منها فان عجز عن هذا وعن النكاح في دم الاحصاء في  
البدنة في الفساد والنكاح في الاحصاء بالتمتع الغالب فان  
استوى نعتان فخر بسبع مائة في دم الافساد حال الاوى  
كما في التحفة او في غالب احوالها في النكاح اما دم الاحصاء  
فمكانه فان لم يكن لشاة الاحصاء او الطعام قيمة  
بمكانه فاقرب مكان اليه ثم يخرج طعما ما يجزي في الفطرة  
بقدر القيمة ولا يكي التصديق بالقيمة فان قدر على بعضه  
اخرجه وصام عما بقي ولو قدر على بعضه لم يكن  
قدر على الشاة مثلا من السبع في الفساد اخرجه  
وتوم سنين اسباع البدنة واخرجه بغيرها طعما  
ما كان يدره دم الافساد ونسكه لسكن الحوم وقوله  
الموجود في حال الاعطاش كالمثاق قدر  
عليهم والا كفا اثنتان وواحدة متساويا او متفاوتا  
والاقصبل ان لا يزيد على مدين ولا يتفق عن مل  
فان دفع الا ثنتين مع فخرته على الثالث هفت له  
اقبل ما يصدق عليه الاسم ولو غر بسا والمتوطن  
اوى ما لم يكن الغريب اخرج وقال ابن الجال ولو  
كان الواجب ثلاثة امداد فقط لم يدفع له دون ثلاثة بل  
لهم فاكتر او مدين دفعا الا ثنتين فاكتر او واحدا دفع